جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ
دراسات عليا / تاريخ حديث

عمليات التهريب بين العراق والكويت 1921 – 1958

اسم التدريسي

ا.د. عواد إبراهيم خضر

1448هـ

2026م

أولاً: موقع العراق الجغرافي

يتمتع العراق بموقع جغرافي استراتيجي فريد في قلب الشرق الأوسط، إذ يعد جسراً يربط بين قارات العالم القديم الثلاث (آسيا, أفريقيا, أوربا)، هذا الموقع لم يمنحه خصائص طبيعية ومناخية فحسب، بل جعله محوراً للصراعات والتفاعلات الحضارية والسياسية عبر التاريخ، يقع العراق في الجهة الجنوبية الغربية من قارة آسيا، ويمتد بين دائرتي عرض (29,5) و(37,25) من دوائر العرض الشمالي، وخطي طول (39,5) و(46,25) شرقي كرينج، ويكون الجناح الشرقي من الهلال الخصيب، يحد العراق شمالاً جمهورية تركيا، ويحده غرباً الجمهورية السورية العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وتحده المملكة العربية السعودية من الغرب والجنوب الغربي، فيما تحده جنوباً الكويت وحدود مائية تقع عند مصب شط العرب، ويحده شرقاً إيران، إما **مساحته** فتبلغ (438,314) كيلو متر مربع[1].

ثانياً: موقع الكويت الجغرافي

تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي الذي يحدها من الشرق، وهي تعد بوابة لمنطقة شبه الجزيرة العربية من الناحية الشرقية، تحدها المملكة العربية السعودية من الجنوب والجنوب الغربي، وتحدها مملكة العراق من الشمال والشمال الغربي، وموقعها الفلكي يقع بين خطي عرض (28,30) و(30,06) شمالاً، وخطي طول (46,30) و(49,00) شرقاً، هذا الموقع يضعها

---

[1] عبد الله العبادي، جيوسياسية العراق في المتغيرات الإقليمية، دار الرافدين، بيروت، 2015، ص9-10؛ مصطفى مراد الدباغ، جغرافية العراق، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص7.

ضمن الإقليم الصحراوي الجاف المتأثر بالمؤثرات القارية، إما **مساحتها** فتبلغ (17,818) كيلو متر مربع[2].

ثالثاً: مشاكل التهريب بين العراق والكويت

لم يكن أمر التهريب في العشرينيات يشغل بال حكومة المملكة العراقية كثيراً، ويعود سبب ذلك لخضوع كلاً من العراق والكويت لحكم بريطانيا بصورة مباشرة، وظهرت تلك المشكلة واضحة في الثلاثينيات بعد أن وقعت بريطانيا مع العراق معاهدة الاستقلال في عام 1930م، فبدأت الحكومة العراقية تتشدد في مراقبة حدودها وأولت هذا الموضوع اهتماماً كبيراً[3]، وأتهمت الحكومة العراقية الكويت بأنها تشجع عمليات التهريب التي تضر الاقتصاد العراقي، ويعود ظهور تلك المشكلة الى سبب رئيسي هو الفرق الكبير بين الرسوم الجمركية في كل من البلدين، أذ كان العراق يرى أن الهدف الأساسي من الرسوم الجمركية هو زيادة دخل الدولة، بينما كانت الكويت ترى أن خفض الرسوم الجمركية الى أدنى قدر قد يجذب التجارة الى موانئها مما يؤدي الى زيادة دخلها[4].

كانت الرسوم الجمركية في الكويت على البضائع المستوردة أو المصدرة لا تتجاوز نسبة الـ (4%)، بينما كانت الرسوم الجمركية في العراق قد وصلت الى نسبة

---

[2] عبدالله غانم، جغرافيا دولة الكويت، دراسة إقليمية، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2015، ص46-47؛ فهد الدويخ، الجغرافيا الطبيعية لدولة الكويت، مطبعة المنار، الكويت، 2010، ص112.

[3] فالح فهد الدوسري، الازمات الكويتية العراقية 1922-1961، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2012، ص71-72.

[4] نجاة عبد القادر جاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914-1939، دار الفنون والآداب، الكويت، 1997، ص109.

(100%)، فضلاً عن الأرباح الطائلة التي كان يجنيها المهربون من وراء تلك التجارة، إذ ساعدت بدورها على انتشار عمليات التهريب وزيادته بشكل كبير بين البلدين لاسيما وأن الكويت كانت تعاني من حصار اقتصادي فرضه عليها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[5]، وكانت أهم البضائع المهربة هي الشاي والسكر والتبغ وورق السكائر والكبريت، بهدف علاج تلك المشكلة أخذت السلطات الجمركية العراقية تشدد قبضتها على كل اتصال يقع بين الكويت والعراق براً وبحراً، وخصصت قوارب مسلحة تجوب المياه الإقليمية لمراقبة السفن القادمة للعراق والخارجة منه، كما خصصت سيارات مسلحة تجوب مناطق الحدود البرية، كما فرضت ضريبة على القوارب بلغت قيمتها تسع أنات[6] على كل رحلة يقوم بها

---

[5] عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود: هو مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة وأول ملوكها والحاكم الرابع عشر من أسرة آل سعود، ولد في 15 كانون الثاني 1876م في مدينة الرياض، يعد شخصية محورية في تاريخ الجزيرة العربية والشرق الأوسط في القرن العشرين، نجح في توحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية تحت كيان سياسي واحد عُرف باسم (المملكة العربية السعودية) منُهياً بذلك حقبة طويلة من التشرذم السياسي والاضطراب، وتوفي 9 تشرين الثاني 1953 تاركاً ورائه دولة راسخة الأركان، ذات حدود واضحة، ونظام حكم يقوم على الشريعة الإسلامية، إذ تحولت البلاد تحت قيادته من كيانات قبلية متناحرة إلى دولة عضو مؤسس في الأمم المتحدة، تمثل ثقلاً سياسياً واقتصادياً في العالم، للمزيد، ينظر: خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم، بيروت، 1980.

[6] الأنة: هي جزء من النظام النقدي الذي ربط الهند بمستعمراتها ومناطق نفوذها لا سيما دول الخليج العربية، وتشكل 16/1 من الروبية الهندية، وهي العملة المستعملة في الكويت قبل الاستقلال فضلاً عن بقية دول الخليج العربي، ويعود سبب ذلك إلى حجم التجارة الكبير بين الهند ودول الخليج العربي، للمزيد، ينظر: محمد علي البار، تاريخ العملات في الخليج العربي، دار الرافدين، بيروت، 2010، ص45.

قارب، فضلاً عن مبلغ أخر كان يدفع شهرياً، وكانت تلك الإجراءات موضع استياء أمير الكويت[7].

على الرغم من تلك الإجراءات المشددة التي اتخذتها الحكومة العراقية إلا إنها لم تجدي نفعا في وقف عمليات التهريب، لذلك لجأت الى السلطات البريطانية على اعتبار أن الكويت مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات واتفاقيات، وفي 31 أذار 1933م أرسل السير فرنسيس همفريز [8] (sir Francis Humphrys) السفير البريطاني في بغداد رسالة الى الكولونيل تشارلز جيفري فاول[9] (Charles Geoffrey Prior) المعتمد السياسي البريطاني في الخليج يطلب فيها إعلام شيخ الكويت بمقترحات الحكومة العراقية لوقف تهريب البضائع بين الكويت والعراق، والمتمثلة في أن يرفق مع سفن البضائع المتجهة من الكويت الى العراق بيانات بالحمولة مصدق عليها من

---

[7] نجاة عبد القادر، المصدر السابق، ص110-111.

[8] فرنسيس همفريز: من الشخصيات المحورية في تاريخ الانتداب البريطاني ليس فقط في العراق بل في منطقة الشرق الأوسط، ولد في عام 1879 وتلقى تعليمه في جامعة أكسفورد، بدأ حياته المهنية في الجيش البريطاني ثم انتقل إلى السلك الدبلوماسي في الهند وأفغانستان والعراق، لعب دوراً دبلوماسياً معقداً في مرحلة انتقال العراق من دولة تحت الانتداب إلى دولة مستقلة عضو في عصبة الأمم، وبعد دخول العراق عصبة الأمم في 3 تشرين الأول 1932م لقب همفريز بلقب (سفير) بدل (مندوب سامٍ)، وتركزت جهوده في تمتين العلاقات بين الملك فيصل الأول وبريطانيا، وإدارة الأزمات السياسية بعد وفاة الملك فيصل المفاجئة في عام 1933م وتولي الملك غازي العرش، رحل عن العراق في عام 1935م، للمزيد، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص184-186.

[9] تشارلز جيفري فاول: من أبرز الشخصيات البريطانية التي لعبت دوراً محورياً في صياغة السياسة الاستعمارية في منطقة الخليج العربي خلال فترة حرجة من التاريخ الحديث (ما بين الحربين العالميتين وبداية الحرب العالمية الثانية)، نشأته وتكوينه عسكرية في الجيش البريطاني وتدريبه في دائرة الشؤون الخارجية والسياسية التابعة لحكومة الهند، لعب دوراً مهماً في منطقة الخليج العربي خلال المدة 1939-1946، وكان المشرف الأول على منح الامتيازات النفطية، والعمل على بقائها في يد الشركات البريطانية مثل شركة نفط العراق وشركات الساحل، ومنع التغلغل الأمريكي أو الألماني في تلك الفترة، للمزيد، ينظر: محمد مرسي عبدالله، حول تاريخ الإمارات والساحل، دار النور للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص132-135.

قبل موظف جمارك عراقي أو الوكيل السياسي في الكويت، وأن ترابط سفينة عند مدخل شط العرب لمراقبة تحركات نقل البضائع، فضلاً عن إنشاء مراكز مراقبة على الحدود الكويتية العراقية وتعاون الشيخ أحمد الجابر بإيقاف تلك التجارة الغير مشروعة، لكن الشيخ احمد الجابر رفض تلك الاقتراحات متحججا بالتعديات الواقعة على مقاطعاته من قبل السلطات العراقية، لا سيما بعدما بلغ تشدد السلطات العراقية حتى على القوارب الكويتية المشتغلة بنقل مياه الشرب من شط العرب الى الكويت مما يتسبب بتأخر وصول مياه الشرب لاسيما في أوقات الصيف شديدة الحرارة، كما وأن تشدد الرقابة نتج عنه وقوع حوادث اعتداءات وتجاوزات على الحدود الكويتية – العراقية لا سيما تلك التي كانت تقع بسبب الاضطرابات التي تحدث بين قبيلة شمر وقبيلة ظفير الأمر الذي أدى الى أن تصبح هذه المناطق منطلقاً للغزاة واللصوص[10].

كانت التجارة المهربة تنقل من خلال طريقين هما:

1- عن طريق البحر بواسطة السفن الصغيرة التي تذهب الى شط العرب حاملة البضائع ويدخلونها بطرقهم الخاصة بمساعدة شركائهم.
2- براً وينقل القليل منه بواسطة السيارات والأغلب بواسطة الجمال والحمير ينقلها البدو في رحلاتهم السنوية طلبا للكلأ والماء[11].

كانت حملات الصحافة العراقية على الكويت من الأسباب التي جعلت شيخ الكويت يرفض التعاون مع الحكومة العراقية في وسائل مكافحة التهريب والقضاء عليه، واعتذر الشيخ من جانبه للحكومة البريطانية على ذلك مبينا لها أنه لا يرغب في أن تعتقد الحكومة البريطانية انه يرفض نصحها مدفوعا بروح العناد تجاهها أو

---

[10] فالح الدوسري، المصدر السابق، ص73-74.

[11] خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012، ص65-57.

بالعداوة تجاه العراق، وإنما السبب الأساس في ذلك كان أنه في حال تم إيقاف التهريب عن طريق الكويت أو من خلال قوات الحصار العراقية فسيكون هناك خسارة كبيرة لبلده الصغير الذي لا تنبت به سوى الحشائش، لذلك فإن الكويت تعتمد على التجارة لكي تحصل على المال الذي يعود عليها بالدخل لشراء مستلزماتها من طعام وملابس من الهند[12].

كان الشيخ احمد الجابر يرى أن قبوله التعاون مع العراق سيجعل البلاد العربية تعتقد أن الكويت قد تخلت عن حريتها وسيادتها للعراق وأصبحت مجرد تابع له إلا أن ظهور الخطط العراقية في الثلاثينيات لضم الكويت لسيادته قد جعلت بريطانيا تعيد حساباتها وأن تغير موقفها ووقوفها الى جانب الكويت خوفا من أن تزداد الضغوط والتأثيرات العراقية على الشيخ أحمد الجابر وأن يسعى العراق بالفعل لضم الكويت بحجة ما يعانيه من عمليات تهريب، متذرعة خوفها من أن يفرض العراق حصاراً اقتصاديا على الكويت، أو أن يمنع العراق أمير الكويت من التزود بمياه شط العرب، فساندت شيخ الكويت في رفضه لكافة الحلول التي طرحها العراق ومنها توحيد الجمارك بينه وبين الكويت، أو قيام اتحاد جمركي بين البلدين، واعتبرت بريطانيا ذلك خرقا لحوق شيخ الكويت الإقليمية على أراضيه[13].

وبقيت الكويت تشتكي من كثرة تجاوزات الشرطة العراقية على الحدود الكويتية ومياهها الإقليمية، وهكذا كانت مشكلة التهريب التي نشأت بين العراقية والكويت تتم معالجتها بطرق غير ودية شأنها شأن بقيت المشاكل التي حدثت بين البلدين، وتركت مشكلة التهريب من الكويت إلى العراق أثاراً سلبية انعكست سلبا وبشكل

---

[12] سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993، ص59.

[13] فالح الدوسري، المصدر السابق، ص75-76.

واضح على العلاقات بين البلدين فيما بعد[14]، بقيت مشكلة التهريب تشكل توتراً بين العراق والكويت ولم تنتهي إلا بعد اكتشاف النفط في الكويت في سنة 1938م، إذ توقفت عمليات التهريب على أثر تصدير البترول في عام 1946م بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما رافق ذلك من تغيرات كثيرة في الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية[15].

---

[14] نجاة عبد القادر، المصدر السابق، ص111-112.

[15] قحطان حسين ظاهر، تاريخ النزاع العراقي-الكويتي، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، عدد18، جامعة بابل، 2014، ص29.